اقتصاد

انتعاش خزائن الخليج

الدوحة ـ **العربي الجديد**

توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي الست الغنية بالنفط بين 300 و350 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة مستفيدة من الارتفاع الكبير لأسعار النفط، ما ينعش خزائنها ويعيدها إلى تسجيل معدلات نمو مرتفعة بعد خفوت بفعل تهاوي أسعار النفط على مدار السنوات الأخيرة، فضلا عن تداعيات جائحة فيروس كورونا.

وقال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، إنه «من المشجع أن نرى عملية النهوض في الاقتصاد الخليجي في العام الحالي، ومن المتوقع تحقيق نمو إيجابي في العام 2022». لكن أزعور دعا الدول العربية النفطية إلى مواصلة برامج تنويع الاقتصاد، موضحا وفق ما نقلت وكالة رويترز، أمس الثلاثاء، عن مقابلة بثها تلفزيون الشرق، أن «موقف الصندوق كان دائماً يركز على تنويع مصادر الدخل، والخروج من مصادر الدخل النفطي تدريجياً، وبأقل تأثير على الحركة الاقتصادية». ويعتمد الاقتصاد الخليجي على إيرادات النفط بشكل كبير، وانخفضت هذه الإيرادات بشدة خلال العام الماضي بسبب تداعيات جائحة كورونا التي شلت الاقتصاد العالمي، وأدت إلى تراجع الطلب على الخام. لكن تأمين اللقاحات المضادة لكوفيد-19، وانخفاض عدد الإصابات بالفيروس عالمياً، ساهما في إعادة عجلة الاقتصاد العالمي إلى الدوران، وبالتالي زيادة الطلب على مصادر الطاقة هذا العام. وقفزت أسعار النفط بأكثر من 70% منذ بداية العام، ليقترب خام برنت، أمس، من مستوى 84 دولاراً للبرميل، إذ تعد الأسعار الحالية الأعلى في أربع سنوات.

وبحسب توقعات لـ«بنك أوف أميركا»، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يمكن لأسعار النفط أن تتجاوز 100 دولار للبرميل، وذلك للمرة الأولى منذ نحو سبع سنوات. وقال بنك الاستثمار الأميركي «جيه بي مورغان تشيس» إن الطلب العالمي على النفط في نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري عاد تقريبا إلى مستوياته قبل الجائحة عند مستوى 100 مليون برميل يومياً.

وبحسب ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس، عن أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لعملاق النفط السعودي «أرامكو» خلال مؤتمر اقتصادي في اليابان، فإن الطلب على النفط سيتجاوز 100 مليون برميل يوميا خلال العام المقبل.

وتنعش زيادة أسعار النفط خزائن الخليج من جديد، حيث أظهرت بيانات رسمية ارتفاع الأصول الاحتياطية خلال الأشهر الأخيرة لتصل، وفق تقرير صادر عن مركز الإحصاء الخليجي في أغسطس/ آب الماضي، إلى 664,9 مليار دولار في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، مقابل 656,7 مليار دولار في مايو/ أيار. ورغم الارتفاع المسجل في قيمة الأصول الاحتياطية، إلا أنها تقل بكثير عن مستوياتها في نهاية 2019، إذ كانت تصل إلى نحو 707,8 مليارات دولار.

وتُخرج أسعار النفط المتصاعدة دول الخليج من دائرة الانكماش التي سجلتها العام الماضي، إذ توقع البنك الدولي في أغسطس/ آب الماضي أن تنمو اقتصادات الخليج بنسبة 2,2% في العام الجاري بعد انكماش 4,8% في 2020. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، توقع معهد التمويل الدولي أن تشهد دول الخليج فوائض في ميزان المعاملات الجارية تبلغ 165 مليار دولار هذا العام و138 مليار دولار في العام القادم، بعد عجز بلغ ستة مليارات في العام الماضي.

بيتكوين فوق 68 ألف دولار للمرة الأولى

قفزت عملة بيتكوين فوق 67 ألف دولار لأول مرة في تاريخها، مسجلة أعلى مستوى لها على الإطلاق، في ظل مكاسب واسعة النطاق تشهدها سوق العملات المشفرة مؤخراً. وارتفع سعر أكبر عملة رقمية في العالم من ناحية القيمة السوقية إلى نحو 68,4 ألف دولار، محطمة بذلك آخر رقم قياسي تم تسجيله في 20 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بسعر أقل بقليل من 67 ألف دولار. وأدت المكاسب الأخيرة لسوق العملات المشفرة بشكل عام إلى زيادة قيمتها السوقية الإجمالية إلى أكثر من 3 تريليونات دولار. وتضاعفت قيمة سوق الأصول الرقمية التي مضى عليها ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمان حوالي أربع مرات تقريباً منذ نهاية عام 2020. وتأتي مكاسب بيتكوين بعد إطلاق أول صندوق استثمار مرتبط بهذه العملة في بورصة نيويورك قبل أيام.

(Getty)

أخبار مختصرة

روسيا ترفع ضريبة تصدير زيت دوار الشمس

أعلنت وزارة الزراعة الروسية، أمس الثلاثاء، عن رفع الضريبة التي تفرضها روسيا على تصدير زيت دوار الشمس إلى 276,7 دولارا للطن لشهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، مقابل 194,5 دولاراً للطن في نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. كانت الحكومة قد قررت البدء في تطبيق ضريبة على زيت الطعام اعتباراً من أول سبتمبر/ أيلول ولمدة عام في إطار الإجراءات المساعدة في استقرار تضخم اسعار الغذاء محلياً. وقالت الوزارة إن ضريبة ديسمبر/ كانون الأول تستند إلى سعر استرشادي يبلغ 1395,4 دولاراً للطن.

موريتانيا تسعى للتحول إلى مركز للطاقة الخضراء

قال وزير البترول والمعادن والطاقة الموريتاني، عبد السلام ولد محمد صالح، إن بلاده تهدف لأن تكون من المراكز الرئيسية للطاقة الخضراء والأمونيا، متوقعا أن يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا في غضون 10 سنوات إذا تمت خطة إنتاج الهيدروجين. ونقلت وكالة رويترز عن ولد محمد صالح، امس الثلاثاء، إن بلاده من المرشحين لإنتاج الهيدروجين الأخضر، كما أن الوقود الأحفوري سيلعب دوراً هاما في موريتانيا بما يشمل توفير الكهرباء المولدة بالغاز.

صادرات ألمانيا تتراجع

قال مكتب الإحصاء في ألمانيا، أمس، إن صادرات البلاد تراجعت للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر/ أيلول الماضي، بينما شهدت الواردات ركوداً تقريبا، وذلك في مؤشر جديد على أن اضطرابات سلاسل الإمداد تقوض تعافي أكبر اقتصاد في أوروبا.

وانخفضت الصادرات المعدلة في ضوء العوامل الموسمية 0,7% خلال الشهر إلى 112,3 مليار يورو (129,75 مليار دولار). وارتفعت الواردات 0,1% إلى 99,2 مليار يورو.

البنك الدولي يحذّر من العجز المالي للسلطة الفلسطينية

رام الله ـ **العربي الجديد**

حذّر البنك الدولي من تردي الأوضاع المالية للسلطة الفلسطينية، مشيرا إلى أنها «لم تعد قادرة على الاقتراض من البنوك المحلية» الأمر الذي يؤدّي إلى سحب المزيد من السيولة من السوق. وتوقع البنك في تقرير له، أمس، أن يبلغ عجز السلطة الفلسطينية 1,36 مليار دولار في 2021، مما يهدد بمزيد من الصعوبات في إيفائها بالتزاماتها المتعددة بحلول نهاية العام، داعيا الدول المانحة إلى مساعدة السلطة في مواردها المالية «غير المستقر للغاية» وذلك من أجل «تقليص عجزها». كما دعا البنك سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تنظيم عمليات تحويل أموال الضرائب التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية المعروفة بـ«أموال المقاصة»، إذ إن من شأن هذه الأموال أن توفر «تمويلاً سريعاً». ويأتي نحو 50% من إيرادات السلطة الفلسطينية من أموال المقاصة. وتراجعت مداخيل خزينة السلطة بنسبة 90% خلال الـ 5 أعوام الماضية، بسبب حسم الاحتلال لجزء كبير من أموال المقاصة، وتناقص الجباية الضريبية الداخلية وما نتج عن جائحة كورونا، فضلا عن توقف شبه كامل للدعم العربي والأميركي، منذ وصول الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام 2017. وانعكس ذلك في قدرة السلطة الفلسطينية على تمويل نفقاتها، حيث لجأت إلى عملية الاقتراض من البنوك المحلية، ما أدى إلى ارتفاع مديونيتها للبنوك لقرابة مليارَي دولار، ولصندوق التقاعد قرابة 3 مليارات دولار، كما أن متأخرات القطاع الخاص وصلت مديونيته تقريباً إلى نحو نصف مليار دولار.

ونقل التقرير عن مدير البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة كانثان شانكار قوله، إن «الطريق في ما يتعلق بتنشيط الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص عمل للشباب لا يزال غير واضح. وأشار إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سجل مؤخراً «بوادر انتعاش» لكنه مع ذلك يواجه «تحديات خطرة» تطاول خصوصاً التوظيف والتمويل العام، لافتا إلى أن الاقتصاد شهد في 2020 تدهوراً بسبب جائحة كورونا. وأضاف البنك الدولي أن الاقتصاد الفلسطيني نما في الأشهر الستة الأولى من عام 2021 بنسبة 5,4%، متوقعاً أن ترتفع هذه النسبة إلى 6% في نهاية العام الجاري، لكنه حذّر من أن وتيرة هذا النمو الاقتصادي ستتباطأ في العام المقبل إلى حوالي 3% بسبب استمرار محدودية المصادر.

صارحوا دافعي الضرائب في مصر

مصطفى عبدالسلام

لم يعد دافعو الضرائب في مصر يعرفون شيئًا عن تفاصيل قروض دولية ضخمة تحصل عليها حكومتهم من وقت لآخر إلا من وسائل الإعلام الغربية والعربية والمؤسسات المقرضة نفسها، وأحيانا لا يعرفون عنها شيئًا كما هو الحال مع قرض سعودي بقيمة 23 مليار دولار تمّ الحصول عليه في 2016، أو أن يتم الإعلان عن هذه القروض في وقت السداد كما حدث مع قرض بقيمة 5,2 مليارات دولار حصلت عليه مصر من بنك التصدير والاستيراد الأفريقي، عقب تحرير سعر الصرف، في نوفمبر 2016 ولم يتم الكشف عنه إلا نهاية عام 2017.

ومنذ أيام قال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، هاني سنبل، إن القروض الممنوحة من المؤسسة لمصر تجاوزت 2,3 مليار دولار في 2021 بدلاً من 1,1 مليار دولار متفق عليها في بداية العام، أي أن الحكومة اقترضت 1,2 مليار دولار إضافية من المؤسسة لا يعرف المصريون عنها شيئا إلا قبل أيام.

وفي نهاية شهر أكتوبر، أعلنت وزارة المالية السعودية، أنها قدمت وديعة بقيمة 3 مليارات دولار للبنك المركزي المصري، بالإضافة إلى تمديد الودائع السابقة بمبلغ 2,3 مليار دولار. ولم يصدر أي تصريح من مسؤول مصري بشأن الدعم السعودي الضخم رغم مرور أكثر من أسبوعين على إعلانه من قبل السعودية.

واللافت أن مصادر سارعت بتوقع حدوث قفزة في احتياطي مصر الأجنبي مع إضافة الوديعة السعودية، وأنه يمكن أن يقترب الاحتياطي سريعا من أعلى مستوى له قبل الجائحة البالغ 45,5 مليار دولار، إلا أن المركزي كشف عن ارتفاع طفيف في الاحتياطي بقيمة 24 مليون دولار، ليصل إلى 40,849 مليار دولار بنهاية أكتوبر/ تشرين الأول، وهذا الإعلان يدعم وجهة النظر القائلة إن السعودية لم تضخ سيولة نقدية جديدة، وإنما قامت بتجديد قروض مستحقة قيمتها 5,3 مليارات دولار من بين أكثر من 17 مليار دولار مستحقة السداد لدول الخليج.

ليس عيبا أن تقترض أي حكومة بشروط، أبرزها معرفة مصدر السداد، وأن توجه حصيلة القرض لمشروعات تدر عائدا بالنقد الأجنبي، والأهم إطلاع الرأي العام ودافعي الضرائب على تفاصيل القروض، لأنهم هم من يسددونها من أموال الضرائب والخزانة العامة والرسوم التي يدفعونها عند تلقي خدمة حكومية.

الدول لم تعد تعرف القروض السرية التي لا يتم الإعلان عنها إلا وقت السداد، أو عندما يزور مسؤول من المؤسسة المقرضة الدولة المستدينة ويلتقي مسؤولا حكوميا. الشفافية مطلوبة في مثل هذه الأمور المهمة، خاصة إذا تعلقت بأموال وديون بمليارات الدولارات.

مال وناس

تونس: تجميد سياسي لأسعار الوقود تجنباً لغضب الشارع

مع تفاقم الأوضاع المعيشية، تحاول السلطة التونسية تجنب أي سخط شعبي، عبر تجميد أسعار الوقود رغم الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط عالمياً

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تواصل السلطات التونسية للشهر الثامن على التوالي تجميد آلية التعديل الدوري لأسعار المحروقات، تجنّبا لأي قرارات غير شعبية وخاصة مع وعود السلطة المتكرّرة بمكافحة الغلاء وتنزيل الأسعار.

ورغم ضغوط السوق العالمية وتوسّع الحجر الطاقي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، لم تصدر اللجنة المكلفة بمراجعة أسعار المحروقات صلب وزارة الطاقة منذ شهر مارس/ آذار الماضي أي قرار بتعديل الأسعار. ويجمع خبراء الاقتصاد على أن أسبابا سياسية تقف وراء تجميد الأسعار رغم الحاجة الملحة لذلك للحد من توسع العجز الناتج عن ارتفاع سعر المحروقات في السوق العالمية مقارنة بالفرضيات التي بنيت عليها موازنة العام الحالي. واعتمدت تونس عند إقرار موازنة العام الحالي سعر برميل النفط عند 45 دولاراً، غير أن رياح السوق العالمية قلبت كل التوقعات لتدفع السعر إلى نحو ضعف التقديرات الحكومية، ما تسبب بفجوة لا تقل عن مليار دولار يتعيّن على الحكومة ردمها عبر الاقتراض، حيث تكلف كل زيادة بدولار واحد في السعر العالمي موازنة تونس نحو 130 مليون دينار.

مدير عام المحروقات بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة، رشيد بن دالي، قال إنه بات ضروريا إجراء تعديل آلي لأسعار المحروقات نظرا لارتفاع السعر العالمي للبترول إلى حدود 85 دولارا للبرميل الواحد، مشيرا إلى أن صندوق الدعم لا يمكن أن يتحمل هذه الزيادة خاصة وأن قانون المالية لسنة 2021 اعتمد فرضية 45 دولارا سعر البرميل الواحد. وأكد بن دالي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الرفع التدريجي للدعم عن المحروقات قيد الدرس وذلك عبر إيجاد آلية تحمي الطبقات الهشة والأشخاص المحتاجين للدعم، مؤكدا أن هذه القرارات لا تتخذ على مستوى وزارة الصناعة والطاقة. ويمثل خفض دعم الطاقة أحد أبرز عناوين الإصلاح الاقتصادي التي يطالب بها المقرضون الدوليون، إذ تبنّت تونس منذ يوليو/ تموز 2016 طريقة التعديل الآلي لأسعار المحروقات عملاً بتوصيات صندوق النقد الدولي. ومنذ بداية شهر مارس/آذار 2020، تعتمد تونس في تعديل أسعار المحروقات على قرار وزيري الطاقة والمالية، الذي أوكل قرار تحديد الأسعار إلى اللجنة الفنية المكلفة بضبط ومتابعة أسعار بيع المواد البترولية. وينص أحد فصول القرار على ألا يتجاوز التعديل شهريا نسبة 1,5 بالمائة عن السعر المعمول به وقت التعديل.

ويعود تاريخ آخر تعديل في أسعار المحروقات عند البيع في إلى شهر مارس/ آذار 2021، حيث تظل الأسعار منذ أكثر من 8 أشهر دون أي تغيير. وبمقتضى التعديل الذي أعلن عنه في شهر مارس الماضي، ارتفعت أسعار المحروقات إلى مستوى قياسي لم تسجله البلاد سابقا بعد رفع أسعار البنزين والسولار، لتكون هذه الزيادة الثالثة من نوعها منذ بداية العام الحالي عقب رفع الثمن بنسبة 5 في المائة دفعة واحدة. وفي هذا السياق، يرى الخبير الاقتصادي، محمد منصف الشريف، أن أسبابا سياسية بحتة تحول دون مراجعة أسعار المحروقات رغم مخاطر كبيرة تحيط بالموازنة العامة وشح موارد المالية للبلاد، معتبرا أن السلطات التي وعدت ما بعد 25 يوليو/ تموز الماضي بتحسين حياة المواطنين تتجنّب اتخاذ أي قرار لا شعبي.

وأفاد الشريف في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن تعديل سعر المحروقات في الوقت الحالي سيؤدي إلى زيادة في أسعار كل المواد الصناعية والخدمات، وهو أمر لا يخدم السلطات التي تريد المحافظة على شعبيتها بما وصفه بالوقوف إلى جانب المواطنين.

لكن الواقع الاقتصادي للبلاد، حسب الخبير الاقتصادي، له إكراهات أخرى، مرجّحا ألا تطول فترة تعليق التعديل الآلي لأسعار المحروقات مع تواصل صعود أسعار النفط في السوق الدولية وتأثيراتها على الموازنات العامة للدول المورّدة للمواد الطاقية. وفي يوليو/ تموز الماضي، قال تقرير أصدرته «ستاندرد آند بورز» إن مستوى النمو في البلاد لن يكون كافياً لمواجهة معدل البطالة المرتفع وتدهور مستوى المعيشة، ما يؤدي إلى تأجيج استياء اجتماعي جديد، مرجحة أن تشهد البلاد أبطأ انتعاش بين بلدان شمال أفريقيا. وقالت الوكالة إنّ «العجز المرتفع لموازنة تونس أدى إلى وضع الدين العام على مسار غير مستدام، فيما يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي الحالي إلى تعريض صفقة مع صندوق النقد الدولي للخطر ويفرض تحديات كبيرة».

واعتبرت أن الاضطرابات السياسية الأخيرة خلقت في تونس بيئة متعثرة، كذلك خفضت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تصنيف تونس طويل الأجل لمصدر العملات الأجنبية، من (B) إلى (B-)، مع نظرة مستقبلية سلبية. وأكدت أن عدم وضوح المشهد السياسي والمعارضة الاجتماعية، يحدان من قدرة الحكومة على سنّ تدابير قوية لضبط أوضاع المالية العمومية.

%1,5

منذ شهر مارس/آذار 2020، تعتمد تونس في تعديل اسعار المحروقات على قرار وزيري الطاقة والمالية، الذي اوكل تحديد الاسعار للجنة الفنية. وينص في احد فصوله على الا يتجاوز التعديل شهريا نسبة 1,5%.

شهدت أسعار الوقود ارتفاعا قياسيا في مارس الماضي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

المغرب

المستثمرون يستعجلون الحكومة لإنقاذ السياحة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم يكف المستثمرون في القطاع السياحي المغربي، خلال الفترة الأخيرة، عن الشكوى من عدم وضوح الرؤية حول مستقبل القطاع الذي يعاني منذ انتشار الفيروس في مارس/ آذار من العام الماضي، حيث يتطلعون إلى تدابير حكومية عاجلة تنعش القطاع الذي يمثل 7 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي. وحسب بيانات رسمية، واصلت عائدات السياحة انخفاضها منذ بداية الجائحة الصحية، إذ وصلت هذا العام حتى نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، حسب بيانات مكتب الصرف، إلى 2,5 مليار دولار، بعدما بلغت 2,7 مليار و9 مليارات دولار في الفترة نفسها من عامي 2020 و2019. وينتظر أن تستقر إيرادات السفر المتأتي من السياحة في حدود 3,5 مليارات دولار في نهاية العام الجاري، منخفضة بنسبة 8,6 في المائة مقارنة بالعام الماضي، و53,7 في المائة قياسا بعام 2019. وفي اجتماع عقد أول من أمس بالدار البيضاء، بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار وتقييم السياسات العمومية السيد محسن جازولي، خصص للتداول حول معيقات الاستثمار وسبل تحفيزه، أعتبر رئيس الاتحاد شكيب لعلج، أن القطاع يوجد في وضعية كارثية، داعيا إلى إسعافه من قبل السلطات العمومية، ذلك التعليق المقتضب من قبل رئيس رجال الأعمال بالمغرب، جاء عقب تدخل مستفيض من رئيس الكونفدرالية الوطنية للقطاع السياحي، حميد بن الطاهر، الذي عبر عن شكواه من التدابير التي اتخذتها الحكومة، والتي أفضت إلى تعليق الرحلات الجوية مع بلدان تعتبر أسواق سياحية مهمة بالنسبة للمغرب.

ويحيل حديث المسؤول المهني إلى قرار الحكومة في الفترة الأخيرة القاضي بتعليق الرحلات الجوية مع ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة، كما اتخذ قرار بإلغاء احتضان مدينة مراكش للقمة العالمية للسياحية، وهي قرارات أثارت حفيظة المهنيين. ويعبر بن الطاهر عن تفهمه لهاجس الحفاظ على الصحة العامة في ظل حالة عدم اليقين الناجمة الأزمة الصحية الحالية، إلا أنه يستغرب اتخاذ تدابير مشددة، من قبيل تلك التي أفضت إلى تعليق الرحلات، بينما عمدت بلدان منافسة للمغرب إلى فتح حدودها أمام السياح في الأشهر الأخيرة.

ويؤكد أن المغرب بدأ يفقد حصصا في السوق السياحية لصلحة منافسيه، داعيا في الوقت نفسه إلى توضيح الرؤية، خاصة في ظل الصعوبات التي تواجهها الشركات العاملة في القطاع، ما يقتضي في نظره تدابير من قبل الحكومة، لا سيما أن العقد الذي أبرم في العام الماضي سينتهي سريانه في منتصف العام المقبل. ويرى العاملون في القطاع السياحي أنه كان يمكن اللجوء إلى بدائل لتعليق الرحلات مع تلك البلدان التي تمثل أسواقا مهمة للسياحة المغرب، إذ من الممكن فرض الإدلاء بشهادة تفيد بالخضوع لاختبار كوفيد قبل الحلول بالمملكة، مؤكدين أن القرار الخاص بتلك البلدان انعكس سلبا على جذب سياح من بلدان أخرى مثل فرنسا.

ويتصور المرشد السياحي، رشيد امزيل، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الوضعية التي تعاني منها السياحة في بلاده، تؤثر على قطاعات أخرى مثل تلك التي تتصل بالتنشيط والمقاهي والمطاعم، بل إن ذلك يمتد إلى قطاع الصناعة التقليدية الذي يعول المنتجون فيه على السياح. ويؤكد أن مدينة مراكش التي تستقبل حوالي ربع السياح الأجانب، ستعاني في هذه الفترة من العام، التي تمثل ذروة الموسم السياحي بها، وهي وضعية ستنعكس على العاملين في القطاع في المدينة والمناطق الجبلية المحيطة بها.

وعقد في الأسبوع الماضي، اجتماع بين الفاعلين في القطاع السياحي، ووزيرة السياحة، فاطمة الزهراء عمور. ويترقب العاملون في القطاع أن تترجم الوزيرة المغربية الوعود التي عبرت عنها من قبيل اتخاذ تدابير استعجالية ووضع خطة لإنعاش القطاع، الذي كان يوفر حوالي 550 ألف فرصة عمل مباشرة قبل الجائحة.

الجائحة الصحية كبّدت السياحة خسائر باهظة (فاضل سيسا/فرانس برس)

أخبار العرب

الخطوط الكويتية تعدل طلبية طائرات

قال رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية علي الدخان، في مؤتمر صحافي، أمس الثلاثاء، إن الشركة تجري محادثات مع شركة إيرباص الأوربية، لتعديل طلبية سابقة لشراء طائرات، وذلك لتغيير طرازات الطائرات التي اتفقت على شرائها في صفقة أعلنت في العام 2014. وفي وقت لاحق قال الرئيس التنفيذي معن الرزوقي، لوكالة رويترز، إن الشركة المملوكة للدولة تسعى الآن لشراء طائرات قادرة على القيام برحلات أطول مدى دون توقف حتى يمكنها التوسع في أوروبا وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا الشمالية. وأضاف الرزوقي أنه «لتحقيق هذه الأهداف، لا بد من تغييرات» في طرازات الطائرات، مشيرا إلى أن التكلفة المالية للصفقة ستظل كما هي. وكانت الشركة اتفقت في 2014 على شراء 25 طائرة منها عشر طائرات عريضة البدن من طراز «إيه 350-900» و15 طائرة ذات ممر واحد في الوسط من طراز «إيه 320 نيو». وقال الدخان دون الخوض في التفاصيل إنه تم في العام 2018 تعديل الصفقة ليصل العدد الإجمالي للطائرات إلى 28 طائرة. وامتنعت إيرباص عن التعليق.

ارتفاع الطلب على المكاتب في الرياض

قالت شركة «نايت فرانك» للاستشارات العقارية، في تقرير، أمس، إن الطلب على المكاتب عالية المستوى في الرياض زاد بعدما قالت السعودية إنه يتعين على الشركات الأجنبية أن تنقل مقارها الإقليمية إليها حتى تتمكن من العمل مع المملكة. كانت السعودية قد أعلنت، في فبراير/شباط الماضي، أنها ستمهل الشركات الأجنبية حتى نهاية 2023 لإقامة مقار بها وإلا فإنها ستفقد عقودها مع الحكومة، في خطوة تهدف لاجتذاب الاستثمار وإتاحة فرص عمل للسعوديين. وأشارت «نايت فرانك» إلى أن «الطلب المتنامي على المساحات الإدارية من الفئة الأولى في الرياض، وضع كما هو متوقع، ضغوطاً تصاعدية على أسعار إيجارات المكاتب من الفئة الأولى والتي زادت 2,9% خلال 12 شهراً حتى نهاية الربع الثالث من 2021». ونهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قالت السعودية إنها أصدرت تراخيص لأربع وأربعين شركة دولية لإقامة مقار إقليمية بالعاصمة.

تقارير عربية

معيشة

طرق خلفية لرفع سعر خبز اليمن: تقليل الوزن

عدن ـ **محمد راجح**

حالة من الصدمة تجتاح سكان العاصمة المؤقتة عدن (جنوب)، من التناقص المريع في حجم رغيف الخبز وأقراص الروتي المسطحة (نوع محلي من الخبز)، بمقدار نحو الثلثين، وهو ما أجبر كثيرا من الأسر على زيادة مخصصاتها إلى أكثر من الضعف لتلبية احتياجاتها اليومية منه.

ويعبر المواطن غيلان الشعيبي، الذي يعيل أسرة مكونة من ستة أفراد، بسخط شديد في حديثه لـ«العربي الجديد»، عن هذه الوضعية التي هي حسب اعتقاده عبارة عن موت بطيء يواجه معظم سكان عدن والذين تطحنهم الأزمات المعيشية أمام مرأى ومسمع الحكومة والسلطات المحلية والمجلس الانتقالي والتحالف والمجتمع الدولي. وتواصل أسعار رغيف الخبز النحيف وأقراص «الروتي» ارتفاعها التدريجي في عدن وعدد من المدن اليمنية، حيث زاد سعر الرغيف الواحد من 30 إلى 50 ريالا، وهناك مناطق يصل فيها سعر الرغيف الواحد إلى نحو 70 ريالا، فيما يباع في صنعاء بحجم منخفض بنحو 30 ريالا (الدولار = نحو 1500 ريال في السوق السوداء). ويؤكد تجار ومتعاملون في الأسواق وعدد من ملاك الأفران والمخابز، أن ما يمر به رغيف الخبز في اليمن وضعية طبيعية، نظراً للارتفاعات القياسية التي تشهدها أسعار الدقيق «الطحين» منذ الشهر الماضي. ويقول عضو الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن، محمد غالب، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك ارتفاعات في أسعار الغذاء العالمي أثرت كثيراً على السوق المحلي في اليمن، مع ما تشهده أسعار القمح من اضطراب في الأسواق الدولية، إلى الأزمات الداخلية وانهيار العملة المحلية وأزمة الوقود والاختلال الراهن في سلاسل التوريد، كلها عوامل ضاعفت أعباء القطاع الخاص وتكاليف الاستيراد، ناهيك عن كونها تشكل خطراً حقيقياً لكثير من التجار في البلاد وتهدد بقاءهم في الأسواق».

ارتفاعات قياسية لأسعار الدقيق تزيد تكلفة الرغيف

وسجل سعر كيس الدقيق الواحد «50 كيلوغراما» رقماً قياسياً في عدد من المدن اليمنية التي تشهد انهياراً متواصلاً للعملة المحلية، بوصوله إلى 40 ألف ريال، بعد أن تأرجح كثيراً خلال الفترة بين 25 و30 ألف ريال. ويلاحظ بائع مواد غذائية، مروان عبد الولي، لـ«العربي الجديد»، إقدام غالبية الأسر في عدن، خلال الفترة الماضية، على تقنين عملية استهلاكهم، وتلبية احتياجاتهم من الدقيق وغيره من المواد الغذائية مثل السكر والأرز بالكيلوغرام الواحد، إذ زاد سعر كيلوغرام الدقيق من 500 إلى 800 ريال.

وكانت جمعية المخابز والأفران في عدن قد قررت الشهر الماضي، إضافة 10 ريالات إلى سعر قرص «الروتي» المسطح ليصل إلى 40 ريالا، لتفادي الخسائر الكبيرة.

ويؤكد ملاك مخابز أن مكونات صناعة الخبز زادت بنسبة 500% من أسعار المواد الداخلة في صناعة الخبز، إذ إن أسعار الوقود، خصوصاً الديزل المعتمد بدرجة رئيسية في المخابز الآلية التي تتحمل كذلك تكاليف باهظة تفوق قدراتها بنسبة كبيرة. ويتوقع البنك الدولي أن تضطر الأسر إلى الاختيار بين الاحتياجات الملحة التي يجب إشباعها خلال النزاع، أكثر من أي وقت مضى، ومن المحتمل أن يعمد كثير من الأسر إلى التخلي عن الحد الأدنى من النظام الغذائي المناسب والسكن وعدد من الاحتياجات العاجلة.

ويرى الباحث الاقتصادي مراد منصور، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن كل هذا البلاء الذي يعاني منه معظم السكان في اليمن سببه الرئيسي الانهيار المتواصل للعملة المحلية، في ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والمعيشية بالتوازي مع اشتعال معارك فاصلة في محافظة مأرب الاستراتيجية وأجزاء من محافظة شبوة الواقعة جنوب شرقي اليمن.

وبلفت منصور إلى نقطة مهمة برزت مؤخراً والمتمثلة ببعض الإجراءات التي أقدمت عليها السلطات المحلية في عدن، في إطار توجهاتها في ضبط سوق الصرف من خلال استهداف منتجات رئيسية في الأسواق ومنع عملية تداولها لأنها تتبع شركات تجارية من شمال اليمن. إضافة إلى الإشاعات التي انتشرت مؤخراً والتي تنال من مادة غذائية هي كل ما تبقى في موائد كثير من الأسر اليمنية في معظم مناطق البلاد، بحجة أن هذه المادة وهي الزبادي، منتهية الصلاحية وتسببت بأمراض غذائية لكل من تناولها، وذلك بغرض تمرير منتجات جديدة مشابهة تتبع تجار من محافظات جنوبية، حسب منصور. واستدعت التطورات الراهنة في الأسواق وانفلات أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية، عقد اجتماع طارئ للجنة الوطنية الحكومية لتسهيل التجارة برئاسة وزير الصناعة والتجارة عبد الرزاق الأشول، والذي أكد على أهمية مناقشة القضايا ذات الأولوية في نشاط اللجنة خاصة في الظروف الراهنة للبلاد.

ومع استمرار الأزمة الإنسانية، أصبح كثير من اليمنيين يعتمدون على إعانات الإغاثة وتحويلات المغتربين والتي تراجعت بشكل كبير منذ العام الماضي، إضافة إلى تأثر النشاط الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بتباطؤ حركة التجارة بسبب الجائحة، وانظمة الازدواج الضريبي في شمال البلاد وجنوبها، وندرة مستلزمات الإنتاج، وارتفاع أسعار السلع الأولية. ويتوقع البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد اليمني مزيداً من الانكماش بنسبة 2% في 2021.

تناقص كبير في وزن الرغيف (أحمد الباشا/فرانس برس)

الجزائر: منحة للعاطلين من العمل

قال رئيس الوزراء الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن، إن الموازنة العامة لسنة 2022، تضمنت استحداث منحة للعاطلين من العمل لأول مرة، وتوقع تراجع إيرادات البلاد من المحروقات بـ 5 مليارات دولار. جاء ذلك خلال عرض رئيس الوزراء لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المقبلة، أول من أمس، أمام أعضاء نواب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان). وأفاد رئيس الوزراء، الذي يتولى أيضا حقيبة المالية، بأن الموازنة العامة للدولة تضمنت استحداث منحة للشباب العاطلين لأول مرة. ووفقا لرئيس الوزراء، سيستفيد من منحة العاطلين، الشباب ضمن الفئة العمرية 18 - 40 سنة من الباحثين عن عمل، شرط أن يكونوا مسجلين لدى الوكالة الحكومية للتشغيل.

تقرير

خردة إيرانية تتسلل للأسواق السورية

عدنان عبد الرزاق

كشفت مصادر من دمشق لـ«العربي الجديد» أن إيران عادت أخيراً «بقوة» لإعادة تشغيل معامل «مصانع» تجميع السيارات والجرارات في سورية، بعدما مهدت اللجنة الاقتصادية برئاسة الوزراء لذلك، عبر توصيات بإعادة تشغيل المنشآت المتوقفة أو استيراد جرارات وسيارات مستعملة. وتضيف المصادر، التي طلبت عدم ذكر اسمها، أن إيران تتفرد بالسوق السورية، فتصدر الأدوات المستعملة (الخردة)، أو تعيد تصدير السلع الصينية بطرق مزورة، ما حول الأسواق السورية إلى «سكراب» للمنتجات ذات المواصفات السيئة والأسعار الرخيصة، خاصة الكهربائية والأدوات المنزلية إضافة إلى الغذائية.

وكان وزير الصناعة بحكومة النظام السوري، زياد صبحي صباغ، قد بحث مع وفد من الشركة السورية - الإيرانية للسيارات «سايبا» الذي يزور دمشق حالياً، إمكانية التعاون المشترك بين الطرفين بهدف إنتاج الجرارات على مرحلتين، وتتمثل الأولى في تجميع قطع الجرارات الجاهزة.

ويقول الخبير الاقتصادي، السوري حسين جميل، لـ«العربي الجديد»، إن إيران تستغل حاجة السوق السورية بعد الحصار والعقوبات، لتصدر سلعاً استهلاكية بمواصفات متدنية، إضافة لتعزيز وجودها بالمنشآت المشتركة المتوقفة، خاصة شركتي «سايبا وسيامكو»، مبيناً عودة تجميع السيارات الإيرانية بشركة «سيامكو» التي تأسست منذ عام 2007 لكنها توقفت منذ عام 2019.

ويلفت جميل إلى دخول سلع ومنتجات إيرانية بماركات مزيفة ومواصفات رديئة خاصة بالواح الطاقة الشمسية، بعد انفتاح حكومة الأسد على هذا القطاع والتشجيع على الطاقة البديلة بواقع انقطاع التيار الكهربائي وصعوبة إنتاج احتياجات المنشآت والمنازل بعد تراجع استيراد الفيول. وبيّن أن ألواح الطاقة ومنظمات شحن الواردة من إيران أو عبرها «إعادة تصدير لسلع صينية»، تدخل بتواطؤ الجمارك السورية وضغط من قوى إيرانية مسيطرة على الاقتصاد الوطني.

ويحذر الاقتصادي السوري، مما يراه «إطباق إيران على الاقتصاد السوري» الذي سيتم نهاية الشهر الجاري، خلال معرض حصري للشركات الإيرانية التي «ستتمدد على قطاعات جديدة» لأن مخاوف إيران من خروجها من الساحة السورية، بعد ما قيل عن نقل الغاز العربي واستيراد الكهرباء من الأردن، دفعتها لاستباق ذلك بمعرض للشركات الإيرانية وتوقيع اتفاقات وعقود تعيدها للسيطرة على الاقتصاد. وحسب تصريحات أخيراً للرئيس التنفيذي لشركة المعارض الدولية الإيرانية، حسن زماني، سينطلق بين 29 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري و3 ديسمبر/ كانون الأول المقبل بدمشق، المعرض الاقتصادي الحصري لـ164 شركة إيرانية بهدف توقيع عقود وتفاهمات وصفها بالمهمة.

وتسعى الشركات الإيرانية من خلال المعرض إلى توقيع عقود وتفاهمات، بما يساهم إيجاباً في التنمية بسورية وعرض ما تحتاجه السوق من المعدات الطبية ومواد الإنشاء والبناء والتصاميم المعمارية والأدوات الزراعية ومعدات النفط والغاز والبتروكيميائيات، إضافة إلى الأغذية والمنسوجات والسيارات وغيرها. ومن جانبه، يحذر رئيس مجموعة عمل اقتصاد سورية، أسامة القاضي، من استغلال إيران المرحلة الحالية للعودة إلى التحكم بالاقتصاد السوري، بعد انكفائها الفترة الماضية خلال التمدد الروسي والخلاف مع نظام الأسد، حول تحصيل الديون المتراكمة بعد انتهاء «خط الائتمان» ومساومة إيران حكومة دمشق بشأن استمرار توريد المشتقات النفطية. ويرى القاضي خلال حديث مع «العربي الجديد» أن طهران عادت من جديد، وعلى أكثر من صعيد وقطاع، لتتحكم بالاقتصاد السوري الذي وصفه بالمتهالك ويتعلق بأي قشة، بعد تراجع الإنتاج وزيادة الأسعار وعجز النظام عن إيجاد حلول لهذه الأزمات. ويكشف القاضي أن التوجه الإيراني المقبل يتركز على قطاعي السياحة والصناعة، مع الاستمرار بمحاولات السيطرة على قطاع الطاقة وحجز مكان خلال فترة إعادة الإعمار التي عاودت سورية الترويج لها.

وأوضح أن وفد منظمة الحج والزيارة الإيرانية، برئاسة علي رضا رشيديان، وصل إلى دمشق، لمتابحث حول استئناف الرحلات الدينية والسياحية بين البلدين، بعد إعداد طهران البروتوكولات اللازمة وإرسالها إلى المسؤولين بدمشق لاستئناف الرحلات التي يراها القاضي، اقتصادية وسياسية بلبوس سياحي ديني.

وبلفت القاضي إلى أن إيران التي أعادت تمركزها قبل أيام في شمال شرقي سورية، تحضر لاتفاقات حول الثروات الباطنية، نفط وفوسفات، بعدما وقعت الأسبوع الماضي، شركة بيمانير الإيرانية، عقداً مع حكومة بشار الأسد لإعادة تأهيل محطة محردة بريف مدينة حماة وسط سورية، بقدرة 576 ميغا واط وقيمة 99,5 مليون يورو، بمدة تنفيذ 26 شهراً.

أخبار العالم

انتعاش بناء السفن في كوريا الجنوبية

استعادت شركات بناء السفن الكورية الجنوبية، المرتبة الأولى عالمياً، من منافساتها الصينية في الطلبات الدولية الجديدة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مع الفوز بأكثر من نصف الطلبات العالمية، وفقا لبيانات صناعية أوردتها وكالة يونهاب الكورية، أمس الثلاثاء. وحصلت شركات بناء السفن الكورية وأبرزها هيونداي للصناعات الثقيلة على ما يعادل 52% من إجمالي طلبات السفن العالمية، وفقًا للبيانات التي قدمها باحث السوق العالمي «كلاركسون للأبحاث»، بينما استحوذت الشركات الصينية على نحو 38% من الطلبات لتتراجع إلى المركز الثاني بعدما كان ترتيبها الأول في سبتمبر/ أيلول.

البضائع الإيرانية تصل إلى 142 دولة

قال المتحدث باسم مصلحة الجمارك الإيرانية، سيد روح الله لطيفي، إن صادرات السلع الإيرانية شملت 142 دولة في غضون الأشهر السبعة الماضية، مضيفا أن البلاد استوردت في الفترة ذاتها السلع الضرورية من 110 دول ونقلت وكالة «إرنا» عن لطيفي قوله مساء الاثنين، إن حجم التجارة الخارجية الإيرانية مع دول العالم، خلال 7 أشهر مضت من العام الإيراني الحالي (بدأ في 21 مارس/آذار)، بلغ 99 مليون طن، بما يعادل نحو 55 مليار دولار. وحول وجهة الصادرات الإيرانية، أوضح أن إيران صدّرت سلعاً تزيد قيمتها عن 27 مليار دولار، بواقع 75,2 مليون طن إلى الصين والعراق وتركيا والإمارات وأفغانستان، التي شكلت أكبر الدول المستوردة في هذه الفترة.

تقرير

هنالك ثلاثة أسباب رئيسية وراء دعم روسيا لانقلاب العسكر في السودان ضد المكون المدني في الحكومة الانتقالية من أبرزها السعي لاستغلال الانقلاب لتمديد نفوذها الجيوسياسي والعسكري في البحر الأحمر وأفريقيا وتوسيع مصالح شركاتها في التعدين

سر مساندة روسيا انقلاب السودان

بقاء العسكر في السلطة يخدم مصالح موسكو الاقتصادية

لفت نظر مراقبين موقف روسيا من انقلاب العسكر في السودان والذي عبر عنه نائب المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، دميتري بوليانسكي يوم 27 الشهر الماضي حيث أكد أن ما جرى في السودان «قد يكون انتقالا للسلطة وليس انقلابا عسكريا»، متهما الرافضين لسيطرة الجيش على مقاليد السلطة في الخرطوم بـ«ارتكاب أعمال عنف». لكن وفق محللين فإن انقلاب قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، على المكون المدني في الحكومة الانتقالية الذي نفذ يوم 25 أكتوبر/ تشرين الأول لا ينفصل عن الصراع الدولي على الموارد في أفريقيا، والنفوذ الجيوسياسي في البحر الأحمر، حيث إن السودان من الدول الغنية بالثروات الطبيعية والمياه والأراضي وتتمتع بموقع استراتيجي يسيل له لعاب الدول الكبرى في عصر تتزايد فيه الحاجة للأراضي الزراعية وموارد المياه والتنافس على السيطرة على الممرات المائية الاستراتيجية لمرور التجارة والطاقة والسلع. ويقول خبراء روس إن حرص موسكو على دعم انقلاب البرهان جاء على أساس أنه جزء من استراتيجية متكاملة وضعتها موسكو لخدمة مصالحها الاقتصادية في أفريقيا منذ بداية القرن الجاري. ولاحظ الخبير في الشؤون الأفريقية بمجلس التجارة والتنمية الاقتصادية الروسي، كيستر كين كوليميغا، أن روسيا تضع عينها على السودان منذ سنوات حكم الرئيس عمر البشير، حيث كانت موسكو ثاني أكبر مورد للأسلحة في السودان ولديها شركات تعمل في التعدين والذهب ولديها كذلك شركة « فاغنر» التي تقوم بتدريب مليشيا «الدعم السريع».

وبحسب كوليميغا، فإن روسيا كانت تطمح إلى أن يكون لها موطئ قدم في ميناء بورتسودان تنافس به النفوذ الأميركي في القارة الأفريقية والبحر الأحمر. في ذات الشأن، يقول الخبير الروسي، نيكولا ميكوفيك، في تحليل بصحيفة «أسيا تايمز» نشر قبل أيام، إن مصالح الطاقة تبدو جلية في الاتفاقية الدفاعية الروسية التي وقعتها الحكومة الروسية مع قائد الجيش السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. ويرى ميكوفيك، أن موسكو التي خسرت نفوذها الجيوسياسي في أوكرانيا وجورجيا وكوبا، تسعى إلى بناء نفوذ عالمي مجدداً لبناء نفوذ سياسي جديد بعد سقوط الإمبراطورية السوفييتية.

ويشير إلى أن روسيا تستهدف من إنشاء قاعدة عسكرية في بورتسودان، التدخل المباشر في القضايا الأمنية بمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وتلقائياً يكون لها تأثير في قضايا الطاقة في منطقة حيوية وغنية بالنفط والغاز الطبيعي والسيطرة على ممر السفن التجارية التي تمر عبر البحر الأحمر. في ذات الشأن، يرى البروفسور سيرغي سيريغيف الأستاذ بجامعة روسيا للدراسات الإنسانية، أن موسكو ترى أن بقاء المكون العسكري في وجهة نظر البروفسور سيريغيف. وعلى الرغم من أن السودان ليس دولة نفطية كبيرة، حيث إن الاحتياطي النفطي المكتشف في السودان يقدر بنحو 5 مليارات برميل ويتركز الخام الأسود في دولة جنوب السودان، ولكن يرى وزير سوداني في حكومة جعفر نميري أن السودان غني بالنفط، غير أنه لم يجد الفرصة لإجراء المسح والكشوفات التي تمكنه من استخراج ثروته النفطية بسبب النزاعات والحروب الأهلية والفساد السياسي والإداري.

اتفاق بين معظم الأكاديميين الروس مع وجهة نظر البروفسور سيريغيف. وعلى الرغم من أن السودان ليس دولة نفطية كبيرة، حيث إن الاحتياطي النفطي المكتشف في السودان يقدر بنحو 5 مليارات برميل ويتركز الخام الأسود في دولة جنوب السودان، ولكن يرى وزير سوداني في حكومة جعفر نميري أن السودان غني بالنفط، غير أنه لم يجد الفرصة لإجراء المسح والكشوفات التي تمكنه من استخراج ثروته النفطية بسبب النزاعات والحروب الأهلية والفساد السياسي والإداري.

وبعيدا عن وجهة النظر الروسية فإن محللين محايدين يرون أن موسكو دعمت انقلاب البرهان لتحقيق عدة أهداف استراتيجية، أبرزها، التواجد في الموقع الاستراتيجي للسودان لتوسيع نفوذها في أفريقيا ومنطقة البحر الأحمر، ومنافسة أميركا على النفوذ في منطقة الخليج في المستقبل، واستغلال الثروات النفطية والمعدنية في السودان، وتنشيط شركات الإنشاءات والهندسة في احتكار مشاريع البنية التحتية التي يحتاجها السودان بعد الاستقرار وتقدر بعشرات مليارات الدولارات في بلد واسع ومترامي الأطراف ويحتاج للطرق والجسور والمطارات.

وكانت موسكو قد وقعت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي اتفاقية دفاعية مع قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان تمتد لـ 25 عاماً. وتتضمن الاتفاقية إنشاء قاعدة بحرية في ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، كما تضم القاعدة أربع سفن حربية و300 فرد من أفراد القوات الروسية. كذلك تتضمن الاتفاقية الدفاعية منح الجيش الروسي الحرية الكاملة في استخدام المطارات العسكرية السودانية وإمداد الجيش السوداني بالأسلحة والذخيرة. وتجعل الاتفاقية من السودان نافذة لتحركات الجيش الروسي في أفريقيا وخدمة مصالحه النفطية والمعدنية في ليبيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

ويرى الخبير الروسي، نيكولا ميكوفيك، أن هذه القاعدة البحرية ستزيد من النفوذ الروسي وسيكون لها دور رئيسي في نقل شحنات الأسلحة والمعدات عبر الشحن البحري الرخيص وليس عبر الشحن الجوي المكلف.

وكانت تقارير قد ذكرت في إبريل/ نيسان الماضي أن الحكومة الانتقالية التي يقودها البرهان ألغت الاتفاقية العسكرية تحت ضغط من الولايات المتحدة، لكن البروفسور صامويل رامائي الأستاذ بجامعة أوكسفورد يقول إن هذه التقارير غير صحيحة، لأن الحكومة الروسية نفت ذلك، كما أظهرت وسائل إعلام سودانية وصول سفينة حربية روسية إلى ميناء بورتسودان في الأول من مايو/أيار الماضي. ويرى البروفسور ميكوفيك أن المكون العسكري في الحكومة الانتقالية المعزولة حريص على بناء علاقات قوية مع روسيا خلافاً للمكون المدني الذي تربطه علاقات قوية مع الديمقراطيات الغربية في أميركا والولايات المتحدة. من جانبه يقول الخبير الأميركي في جوجيوكا فيورو المتخصص في المخاطر الجيوسياسية، إن إدارة جو بايدن تدعم بقوة التحول الديمقراطي في السودان وإعادة البلاد إلى دائرة النفوذ الغربي، وربما لن تسمح لروسيا ببناء قاعدة عسكرية في ميناء بورتسودان وتهديد مصالحها في منطقة حيوية لنفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

(العربي الجديد)

مظاهرات حاشدة في عدن السودان ضد الانقلاب العسكري (Getty)

عين روسيا على الذهب

لدى روسيا مصالح واسعة في الذهب بالسودان منذ سنوات طويلة. وابرمت وزارة المعادن السودانية، في 2015 اتفاقية مع شركة «سايبريان الروسية للتنقيب عن الذهب في ولايتي نهر النيل، شمال البلاد، والبحر الاحمر (شرق). وبحسب اعلان صادر عن وزارة المعادن وقتها، بلغت جملة عائدات الذهب اكثر من مائة طن سنويا، كما جرت عمليات تهريب واسعة للذهب السوداني.

موسكو تسعى لتوسيع نفوذها في افريقيا ومنطقة البحر الأحمر

رؤية

العملات المشفرة تسيطر

شريف عثمان

مرة أخرى، لا يُتوقع أن تكون الأخيرة، تعود العملات المشفرة لتفرض نفسها على الأسواق، بعد أن سجلت أكبر عملتين فيها مستويات قياسية جديدة مساء يوم الإثنين، ساعدتها على خطف الأضواء من سوق الأسهم الأميركية التي كانت مؤشراتها الرئيسية الثلاثة تسجل مستويات إغلاق قياسية جديدة أيضاً لتعاملات أول أيام الأسبوع. وبعد أسابيع قليلة، شهدت تراجع بيتكوين، أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة ورأس المال السوقي، بأكثر من 12%، تجاوزت العملة الشهيرة مستوى 67770 دولارا لكل وحدة منها، بينما ارتفعت قيمة إيثريوم، التي تليها في القيمة ورأس المال السوقي، ليتجاوز سعرها 4823 دولارا للوحدة الواحدة، في يوم كان سعيداً على مستثمري تلك العملات، التي تجاوز عددها 13 ألف عملة.

وشهد العام الحالي العديد من الأيام السعيدة لمستثمري العملات المشفرة، حيث ارتفعت بيتكوين خلاله بنسبة تتجاوز مائة بالمائة، بينما تجاوزت قيمة إيثريوم حالياً ستة أضعاف ما كانت عليه عند بدايته. وعلى الرغم من استمرار انتقاد جيمي دايمون، الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورغان تشيس الأميركي، والرئيس التنفيذي الوحيد الباقي بمنصبه على رأس مؤسسة مالية بعد الأزمة المالية العالمية، لبيتكوين، ووصفه لها بأنها ليست ذات قيمة، ما زال المحللون الاقتصاديون يتوقعون مزيداً من الارتفاع للعملة المشفرة.

وتجدر الإشارة إلى أن دايمون هو رئيس البنك الأميركي الأكثر مصداقية، وكثيراً ما يلجأ إليه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) وأعضاء مجلس إدارته لسماع آرائه والاستفادة بها في إدارة السياسة النقدية للبلاد.

وتظهر آراء دايمون في ما يخص العملات المشفرة، وتحديداً بيتكوين، أنه ما زال ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية في القطاع المصرفي الأميركي، الذي لا يرغب في «المغامرة»، أو كما يطلق عليها هو «المقامرة» بالاستثمار في العملات المشفرة، حيث اعتاد الرجل، باعتباره مصرفياً مخضرماً، عدم الوثوق بأي فرصة استثمارية إلا بعد الاطلاع على الأصول التي تدعمها ووضع يده عليها، وهو ما لا يتوفر في حالة العملات المشفرة بطبيعة الحال.

وقبل أكثر من عامين، وبينما كانت وسائل الإعلام الأميركية تعج بتحذيرات دايمون للمستثمرين من شراء بيتكوين وغيرها من العملات المشفرة، كنت أحضر ندوة تعريفية بالعملة الغامضة وقتها، أقامها البنك الذي يترأسه دايمون من أجل التعريف بأوجه الاستثمار في العملات المشفرة التي يوفرها البنك لعملائه، وتشجيعهم على الدخول فيها. ولما سئل دايمون عن ذلك بعدها بسنوات، رد بأنه يثق تمام الثقة أن التدخين ضار جداً بالصحة، لكنه يدرك جيداً أن البعض لن يتوقف عن التدخين، في إشارة إلى أنه لن يمتنع عن بيع العملة المشفرة لمن يرغب في شرائها من عملائه. ووصف دايمون عملاءه بأنهم «كبار وناضجون»، وأنهم يشترون تلك العملات بكامل قواهم العقلية.

هذا الموقف الذي اعتبره البعض غير أخلاقي يظهر بصورة واضحة النجاح الذي حققته تلك العملات والمروجون لها، حتى أنها أصبحت في نظر البعض وجهة استثمار التيار الرئيسي Main Stream، بعد أن تمكنت من حصاد قبول مجتمعي سياسي مؤسساتي، أضاف ما بلغت قيمته مئات الملايين من الدولارات من الطلب الإضافي عليها.

وفي الوقت الذي انطلق فيه الملايين من مواطني العديد من الدول للشراء من العملات المشفرة، كما كان الحال في الهند والإمارات والكويت وبعض بلدان جنوب شرق آسيا، اتجهت بعض الحكومات إلى حظر التعامل فيها بأي شكل من الأشكال، مثل الصين، وحرمت دول أخرى التعامل فيها من الأساس، مثل السعودية ومصر. ومع اختلاف التوجه في التعامل مع العملات المشفرة بين البلدان المختلفة، جاءت دفعة الثقة الكبرى من هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية SEC، التي أعلنت بوضوح أنها لا ترغب في حظر التعامل في العملات المشفرة، وإنما تحاول تنظيم تلك التعاملات.

ولم يؤثر في تلك الدفعة ما أعلنته الإدارة الأميركية، كما العديد من حكومات دول العالم، عن توجهها لإطلاق العملة المشفرة الخاصة بها، والتي يتم التعامل بها تحت إشراف البنك المركزي في البلد المصدر لتلك العملة. وتزايد الاهتمام بالعملات المشفرة مع ارتفاع معدل التضخم في أغلب البلدان، الأمر الذي دعا المزيد من المستثمرين إلى النظر إلى العملات المشفرة باعتبارها مخزناً جيداً للقيمة، يوفر الحماية من انخفاض القوة الشرائية لو استمر التضخم في الارتفاع، وفي نفس الوقت يتزايد أعداد الأطراف القابلة باستخدامها كوسيلة آمنة لتسوية المعاملات التجارية.

والشهر الماضي، سمحت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية بإطلاق صندوقين للاستثمار في العقود المستقبلية لبيتكوين، بينما سبقت كندا الولايات المتحدة، وقدمت العديد من الصناديق التي تسمح للمستثمرين بالاستثمار في العملة المشفرة هذا العام. وبخلاف ذلك، ارتبطت العديد من الشركات بسوق العملات المشفرة، الأمر الذي أضاف مليارات الدولارات من الطلب عليها وتسبب في ارتفاع سعرها وتسجيل المستويات القياسية.

العملات المشفرة جاءت لتبقى، ويقول البعض إنها جاءت لتقوى، وترى كاثي وودز، الرئيس التنفيذي للشركة صاحبة صناديق الاستثمار ARK ذائعة الصيت وصاحبة أفضل إنجاز بين صناديق الاستثمار الأميركية العام الماضي، أن بيتكوين لديها فرصة للارتفاع بصورة كبيرة، وأنها قد تصل إلى سعر 500 ألف دولار للوحدة خلال خمس سنوات، فهل تضيع السعودية ومصر الفرصة وتتخلفان عن اللحاق بقطار العملات المشفرة السريع تمسكاً بفتوى لم تتضح أسبابها؟ لا أظن أن من اضطلعوا بهذه «الفتوى» يفهمون كثيراً تقنية البلوكتشين Block chain التي تقوم عليها تلك العملات، بينما تقوم البنوك المركزية في العديد من البلدان الأخرى بتحويل نسب متزايدة من احتياطيات النقد الأجنبي لديها إلى العملة المشفرة.

ولو كانت العملات المشفرة شديدة التقلب في نظر مسؤولي البنك المركزي في مصر والسعودية وغيرها من الدول العربية، فتكون النصيحة الواجبة لهم بالاستثمار في «الفن الرفيع» المعاصر، والذي تقول السجلات إنه حقق عائداً يفوق ما حققه مؤشر إس آند بي 500 خلال ربع القرن الأخير بأكثر من 170%.

مخاوف على الوظائف في أميركا من العملات المشفرة

بينما ترتفع قيمة العملات المشفرة واسعارها بدأت المخاوف تتزايد في اميركا من تأثيرها على المواطنين وثروا تهم

واشنطن ـ **العربي الجديد**

حذر مجلس الاحتياط الفيدرالي، «البنك المركزي الأميركي»، من أن أسعار الأصول الخطرة مستمرة في الارتفاع، ما يجعلها أكثر عرضة للهبوط الحاد في حال تدهور المعنويات في الاقتصاد.

وقال الفيدرالي في تقرير الاستقرار المالي الصادر يوم الإثنين: «أسعار الأصول تظل عرضة لحدوث انخفاضات كبيرة في حال تدهور معنويات المستثمرين تجاه المخاطرة أو فشل احتواء الفيروس أو توقف التعافي الاقتصادي». كما اعتبر البنك، أن «العملات المستقرة» المرتبطة بأصول تشكل تهديدًا للاستقرار المالي، محذراً من أن أي مشاكل يمكن أن تتفاقم بسبب الافتقار إلى الشفافية ومعايير الحوكمة فيما يتعلق بالأصول التي تدعمها. و«العملات المستقرة» هي نوع من العملات المشفرة يتم ربطها بأصول أكثر استقراراً مثل السلع أو العملات الكبرى كالدولار واليورو، في مسعى لتخفيف التقلبات السعرية. كما حذر الاحتياطي الفيدرالي من أن الضعف في قطاع العقارات التجارية في الصين يمكن أن ينتشر إلى الولايات المتحدة في حال تدهور الأمور بشكل كبير. وفي ذات الصدد، أظهرت دراسة جديدة أن المكاسب من تداول العملات المشفرة قد تغذي النقص المستمر في العمالة في الولايات المتحدة، مع تخلي الأميركيين عن الوظائف بدوام كامل لتجربة حظوظهم في عالم الأصول الرقمية الخطرة. وكشفت الدراسة الصادرة عن شركة الأبحاث «سيفيك ساينس» أن حوالي 11% من المشاركين في المسح قالوا إنهم هم أو شخصا يعرفونه قد استقالوا من وظائفهم بسبب الحرية المالية التي يوفرها تداول الأصول الرقمية.

وكانت القيمة السوقية للعملات المشفرة قد تجاوزت حاجز 3 تريليونات دولار لأول مرة على الإطلاق، أو ما يعادل حجم اقتصاد المملكة المتحدة تقريباً. وأشار المسح إلى أن نحو 44% من المستجيبين الذين يحققون دخلًا يقل عن 25 ألف دولار استقالوا من وظائفهم من أجل تداول العملات المشفرة، أو يعرفون شخصًا قام بذلك، بينما وصلت النسبة إلى 75% لهؤلاء الذين يتراوح دخلهم بين 25 ألفا و50 ألف دولار. وأوضحت الدراسة أن: «استثمارات العملات المشفرة ربما وفرت مستويات دخل تغير حياة البعض، بينما يستخدمها الأشخاص الأكثر ثراءً كشكل من أشكال تنويع الأصول لا كمصدر للدخل».

من جانبه يرى بنك «مورغان ستانلي» الأميركي، أنه من المرجح أن تحاول البنوك الاستفادة من الطلب على ودائع «العملات المستقرة»، على خلفية النمو المتسارع للسوق. وقال كبير محللي العملات المشفرة في البنك الأميركي، شينا شاه، عبر تقرير، إن العملات المستقرة تمتلك ميزة وهي أنها توفر وصولاً إلى معدلات الفائدة على الودائع من العملات المشفرة والتمويل اللامركزي. وأوضح تقرير مورغان ستانلي أن مقرضي العملات المشفرة يقدمون معدل فائدة يزيد عن 5% على بعض هذه العملات المستقرة والتي يتم ربطها بأصول أكثر استقراراً مثل السلع أو العملات الكبرى. ويعتقد خبراء، أن تدابير التحفيز من جانب الحكومات والبنوك المركزية جعلت العوائد منخفضة على الاستثمار.

وأشار التقرير إلى أن اهتمام المستثمرين من المؤسسات بالمشاركة في زخم الأداء المرتفع للعملات المشفرة يتزايد، مع هبوط هيمنة البيتكوين لصالح العملات البديلة التي تفوقت في الأداء بسبب هبوط سعرها بالدولار وحالات الاستخدام المحتملة. وشهدت القيمة السوقية للعملات المستقرة ارتفاعاً إلى 137 مليار دولار مقارنة بنحو 20 مليار دولار قبل عام واحد. إلى ذلك قالت العضوة في مجلس محافظي الاحتياط الفيدرالي، ميشيل بومان، إنها لا ترى سبباً هاماً يدفع البنك المركزي لإصدار عملة رقمية تابعة له. وذكرت بومان في مؤتمر للنساء في سوق الإسكان والتمويل: «في الحقيقة أنا لست واثقة من أنني أفهم أو أرى سبباً لإصدار عملة رقمية تابعة للاحتياط الفيدرالي، مع حقيقة أن نظام المدفوعات الأميركي يتمتع بالسلامة والكفاءة».

وأوضحت عضوة مجلس الاحتياط الفيدرالي أن البنك يعد حالياً ورقة بحثية بشأن إيجابيات وسلبيات إصدار الدولار الرقمي فيما يمثل بداية للحوار بشأن الأمر، مشيرة إلى أن تلك الورقة ستصدر قريبًا.

دراسة أميركية تكشف أن موظفين تركوا وظائفهم بسبب بيتكوين

ماكينات عملة بيتكوين في شوارع السلفادور (Getty)

خفض تصنيف شركة عقارات صينية

بكين ـ **العربي الجديد**

يتجه المنظمون الصينيون لتشديد الرقابة على سوق صناديق الاستثمار المشتركة التي تصل قيمته إلى 23,9 تريليون يوان (3,7 تريليونات دولار)، عبر حظر الشركات والأفراد غير المرخصين من إصدار توصيات للمنتجات. ووفقًا لبيان أصدره مكتب بكين للجنة تنظيم الأوراق المالية، فإن الجهات والأفراد غير الحاصلين على ترخيص استشاري سوف يتم حظرهم من إعطاء أي توصيات أو نشر أرقام حول الأداء في هذا السوق. كما حظر المنظمون على شركات السمسرة توظيف الشخصيات المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي لجذب عملاء جدد. وتحتاج الجهات التي ليس لديها ترخيص استشاري إلى الامتثال للقواعد الجديدة في موعد أقصاه 30 يونيو/حزيران المقبل. في تطور آخر، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الأميركية تصنيف شركة العقارات الصينية «كايسا غروب هولدينغز» Kaisa Group إلى درجة غير استثمارية (خردة)، محذرة من احتمالية زيادة حالات تخلف الشركة عن سداد سنداتها الدولارية. وتخلفت الشركة عن سداد مدفوعات على أحد منتجات إدارة الثروة في الأسبوع الماضي، وهي تعد ثالث أكبر مقترض للديون الدولارية في الصين. ووفقاً لوكالة بلومبيرغ، فإن الشركة التي تم خفض تصنيفها ملزمة بسداد دفعتين من مدفوعات السندات هذا الأسبوع، الأولى في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني (غداً) بقيمة 58,5 مليون دولار، والثانية في الـ12 من الشهر نفسه بقيمة 29,9 مليون دولار. وأفادت تقارير بأن الشركة تخطط لبيع أصول عقارية تقدر قيمتها بنحو 13 مليار دولار لزيادة رأس المال. وذكرت «فيتش» أن هناك تقدمًا بطيئًا في مبيعات ذراع إدارة الممتلكات التابعة لـ«كايسا»، مضيفة: «نعتقد أن عمليات التخلص من الأصول تخضع لمخاطر». وفي ذات الشأن العقاري الصيني، حذر الاقتصادي والباحث المشارك في مركز الصين بجامعة «أكسفورد»، جورج ماغنوس، من أن مشاكل الديون التي تواجه قطاع العقارات الصيني ستؤدي إلى حدوث ركود ينعكس على الاقتصاد المحلي والعالمي، وذلك خلال تصريحات لشبكة «سي إن بي سي».

ويرى ماغنوس أن أزمة الديون المتعلقة بقطاع العقارات تمثل الإشكالية الأكبر بين التحديات التي يواجهها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مشيرًا إلى أن القطاع وصل إلى نقطة تحول الآن. وذكر ماغنوس أن الصين لم تعد مستعدة أو قادرة على التدخل لتعزيز السوق، بعد عقدين على الأقل من توسع سوق العقارات الصيني، ولكنه يتوقع حدوث ركود على الرغم من الآمال بشأن تدخل السلطات لمساعدة القطاع هذا العام. جاء ذلك بعد وقت تداول سهم شركة التطوير العقاري «كايسا غروب هولدينغز» المدرجة في هونغ كونغ يوم الجمعة، بعد أنباء عن تخلفها عن سداد ديونها في أحد منتجات إدارة الثروات. ومع استمرار أزمة «إيفرغراند» المثقلة بالديون، حذر محللون من مخاطر القطاعات في أسواق الأسهم العالمية، بعد نهج حذر لعدة بنوك مركزية في الأسبوع الماضي.

تحذير من مخاطر فقاعة العقارات على الاقتصاد الصيني

شركات التطوير العقاري توسعت في الإنشاءات السكنية بالصين (Getty)